الأبعاد المترتبة على ظاهرة الاقتصاد الخفي الليبي

(*) الأستاذة: ربيعة عاشور المبسوط

المقدمة

تعد ظاهرة الاقتصاد الخفي من الظواهر الاقتصادية متعددة الأبعاد والآثار، فهي تعاني منها أغلب دول العالم على حد سواء، مع تفاوت حجمها من دولة لأخرى، إن الاهتمام بهذه الظاهرة لم يبدأ إلا منذ السبعينيات من القرن الماضي.

ويعد الاقتصادي (جوتمان) أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة عندما نشر بحثه عن الاقتصاد السفلي عام: 1977، ونبه فيه على خطورة الأنشطة الاقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي الإجمالي، ثم توالت بعد ذلك الدراسات والأبحاث لإثبات أن حجم الاقتصاد الخفي يشكل نسبا عالية لا يمكن إهمالها من إجمالي النشاط الاقتصادي في جميع الدول، بل إنها في بعض الحالات تنمو بمعدلات نمو لم تشهدها الأنشطة الرسمية [1].

وفي الآونة الأخيرة أصبح موضوع الاقتصاد الخفي أو اقتصاد الظل والمعاملات غير المشروعة في ليبيا حديث الأفراد والباحثين والمسؤولين، لكون مثل هذه الظاهرة تؤدي إلى حدوث أمراض اقتصادية في الدولة، يمتد نطاقها إلى أفراد المجتمع كافة، وهي ما يصعب إيجاد الحلول المناسبة لها، وبسبب المرحلة الانتقالية التي مر بها الاقتصاد الليبي وما رافقها من إخفاقات كبيرة، حيث أخذت إسهامات الاقتصاد الخفي في التوسع إيجاد البيئة الملائمة، وخصوصا بعد توجه ليبيا نحو الانفتاح وتطبيق آليات السوق في التعاملات الاقتصادية، ومرافقها من فتح الحدود أمام جميع السلع ومن دون أي رقابة تذكر، وخصوصا السنوات التي أعقبت التحرير، كل هذه الأمور أدت بالنتيجة إلى بروز اقتصاد غير معلن، يمارس نشاطاته بشكل مستمر، بعيدا عن أنظار الحكومة، وبعيد عن أي التزامات تفيد أو تحدد مثل هذه المعاملات الاقتصادية التجارية، مثل: تجارة المخدرات، وتهريب السلع، وأهمها تهريب النفط الخام، وكذلك الفساد المالي والإداري الذي أخذت مساحاته تتوسع بشكل مستمر [2].

(*) عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد والتجارة – الجامعة الأسمرية الإسلامية

(1) أحمد المبروك أبو لسين، الاقتصاد الخفي (ماهيته–طرق تقديره –آثاره)، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس (الفاتح سابقا)، العدد الخامس، 2006، ص 39 -38.

(2) مصطفى خليفة الذوادي، الأثار السلبية الناجمة عن ظاهرة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر اقتصاد الظل، معهد التخطيط (طرابلس)، بتاريخ: 08/28/ 2013 م، ص 1.

1) مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث في الكشف في طبيعة وحجم الآثار الناتجة عن ظاهرة الاقتصاد الخفي في المجتمع الليبي، حيث يصاحب انتشار هذه الظاهرة، بروز عديد من الآثار الاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية، والسلوكية، وأيضا آثار سياسية، لذلك فإن أهم المشاكل التي تواجه المخططين الاقتصاديين هو صعوبة تقدير حجم الاقتصاد الخفي وآثاره على الاقتصاد الرسمي، وهو ما يترتب عليه حسابات قومية غير صحيحة للدولة.

2) فرضية البحث:

يمكن صياغة فروض البحث على النحو الآتي:

أ) تزايد حجم الاقتصاد الخفي؛ حتى أصبح يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي.

ب) للاقتصاد الخفي تأثيرات سلبية لا تظهر على الجانب الاقتصادي فحسب، إنما يمتد تأثيرها على الجانب الاجتماعي، والنفسي، والسلوكي، للأفراد، بالإضافة إلى تأثيره على الجانب السياسي للاقتصاد الليبي.

ج) أن للاقتصاد الخفي تأثيرات إيجابية على بعض الأنشطة الاقتصادية للدولة.

3) هدف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على حجم الاقتصاد الخفي في ليبيا، ونسبة إسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، بالإضافة إلى توضيح الآثار الناتجة عن انتشار ظاهرة الاقتصاد الخفي في المجتمع الليبي، وتقديم بعض المقترحات التي من شأنها التقليل من الآثار السلبية التي يتركها الاقتصاد الخفي على الدولة.

4) أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في تحقيقه للهدف السابق، بالإضافة إلى بيان أن للاقتصاد الخفي دورا إيجابيا يمكن الاستفادة منه من خلال تبني سياسة الاعتراف بهذه الأنشطة التي لا ينقصها سوى التنظيم وفق إطار قانوني، أي: أن يتم الفرز الواضح بين الأنشطة ذات الطابع الإجرامي، مثل: تجارة المخدرات وتهريب السلع (الذي لا يمكن الاعتراف به) من جانب، والأنشطة الاقتصادية غير المنظمة، مثل: العمل من دون رخصة (الذي تكون عملية دمجه والاعتراف به سهلة إيجابية) من جانب آخر.

5) حدود البحث:

أ- **الحدود المكانية:** تمت دراسة الأبعاد المترتبة على ظاهرة الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الليبي.

ب- **الحدود الزمانية:** تم التركيز على المدة الزمنية من سنة: 1982-إلى سنة: 2006 م.

6) **منهجية البحث**:

حيث تم إتباع المنهج الوصفي لهذه الظاهرة، بالإضافة إلى المنهج التحليلي، وذلك بالاستعانة ببعض الإحصاءات التي تخص حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي.

ثانيا: **مفهوم الاقتصاد الخفي**:

قبل الخوض في ذكر مفهوم الاقتصاد الخفي يجب بيان الأنشطة التي تصنف ضمن هذا الاقتصاد، وهي مخالفة للقانون والشرع، مثل: إنتاج السلع المحظورة، كالخمور والاتجار بالبشر والاتجار بالمخدرات والممنوعات، والتستر التجاري، والرشوة، وغسل الأموال والاختلاسات، والتهرب الجمركي، والتحايل على المصارف، وتهريب الأموال إلى الخارج، وتزوير العملة وتزوير الوثائق، والجاسوسية الدولية.

ولعل من أبرز أنشطة الاقتصاد الخفي ظاهرة الاتجار في البشر، لكونها أسوأ صورة للنشاط غير المشروع " نظرا لأن الإنسان الذي أكرمه الله في كل الأديان هو محل هذه التجارة [*].

وتعد تجارة البشر جريمة منظمة يقوم بها أفراد أو منظمات تحترف الإجرام، وهي تجارة تتعدى الحدود الإقليمية عبر الدول، (أي: أنها تجارة بين دولة عارضة ودولة مصدرة أو مستقبلة)، ويكثر هذا النوع من التجارة في حالات الكوارث واختلال الأمن والحروب، كما حدث في ليبيا أثناء حرب التحرير، حيث استغلت العمالة الوافدة بعض المجموعات الخارجة عن القانون عملية تهريب أطفال من ليبيا إلى تونس، مستغلة غياب الدولة وضعف الرقابة على الحدود [1].

ويعرف (جوتمان 1979) و(فيج 1979) الاقتصاد الخفي بأنه: ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي الذي كان يجب أن يدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي، ولكنه لسبب أو آخر لم يدخل ضمن ذلك الحساب.

وحسب هذا التعريف فإن اقتصاد الظل يتمثل في مجموعة الأنشطة المشروعة غير المرخصة، مثل: الإنتاج غير المعلن في قطاع الزراعة والصناعة والبناء والتشييد و....وغيرها [2].

(*) يقصد بالاتجار في البشر حسب المادة (3) من بروتوكول منع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص خاصة النساء والأطفال الصادر عن الأمم المتحدة.

([1]) د. سعيد عبد السلام رمضان، ظاهرة الاتجار في البشر في ليبيا، منشور على موقع شبكة الأخبار الليبية:www.libynn.com بتاريخ: 2014/02/24.

([2]) سالم المهدي الكوني، الأبعاد النفسية والسلوكية لاقتصاد الظل، بحث مقدم إلى مؤتمر اقتصاد الظل، معهد التخطيط (طرابلس)، بتاريخ: 2013/08/28 م، ص 3-4.

في حين عرف اقتصاد الظل مكتب العمل الدولي عام 1993 م بأنه: إجمالي الأنشطة الاقتصادية الصغيرة التي تدار عن طريق عمال بأجر أو من دون أجر، وتمارس بمستوى تنظيمي وتكنولوجي ضعيف، ودون الحصول على إذن رسمي بالمزاولة أو الخضوع لرقابة السلطات الرسمية [1].

ثالثا: مجالات وأنشطة الاقتصاد الخفي في ليبيا:

يشمل الاقتصاد الخفي عديدا من الأنشطة " لذلك يجب توضيح هذه الأنشطة، حيث ورد في دليل أصدرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أشمل دليل لتوضيح هذا النشاط ولمكوناته [**]. وبناء على هذا الدليل فإن نشاط الاقتصاد الخفي يشمل المجالات الآتية: [2]

1- **الإنتاج تحت الأرض:** يعرف بأنه: الأنشطة المنتجة والقانونية، ولكنها مخفية عن السلطات العامة، وذلك لتجنب دفع الضرائب أو الالتزام بالقواعد والقوانين المعمول بها، أو تجنب دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي، أو بسبب عدم استخراج رخصة مزاولة للنشاط المستخدم.

2- **الإنتاج غير القانوني:** يعرف بأنه: مجموعة الأنشطة التي تولد السلع والخدمات الممنوعة قانونا، أو تلك الأنشطة التي يقوم بها منتجون ممنوعون بالقانون، مثل: تجارة وتوزيع المخدرات والقمار، والصيد الجائر، وقطع الأشجار وإنتاج السلع بعلامات تجارية مزورة، وتهريب السلاح وأنواع معينة من السجائر، وتهريب بعض أنواع الأغذية وتهريب البشر، إعادة بيع السلع المسروقة والرشوة، وغسل الأموال.

3- **الإنتاج في القطاع غير الرسمي:** [*] هو تلك الأنشطة الإنتاجية التي تنطوي تحتها أنشطة غير منظمة بمنشأة أو مؤسسة في القطاع العائلي وغير المسجلة / أوهي الأصغر من حيث حجم القوى العاملة المستخدمة، ويتولد عنها بعض الإنتاج للتسويق.

4- **إنتاج القطاع العائلي للاستعمال الذاتي النهائي:** يعرف بأنه: تلك الأنشطة الإنتاجية التي تولد سلعا وخدمات تستهلك مباشرة، أو يتم رسملتها من قبل العائلات التي تنتجها، وهو يمثل نسبة كبيرة للإنتاج الإجمالي لعديد من الدول، مثل: إنتاج السلع الزراعية، والإنتاج الحيواني، والخدمات المترلية بمقابل. وهذا يعني: أن الاقتصاد الخفي يشمل أنشطة اقتصادية مشروعة ونظيفة، ولا تتعارض مع الأعراف والمبادئ والقيم والعادات الموروثة، مثل جميع الأعمال المترلية التي يقوم بها أفراد الأسرة

([1]) إبراهيم أبو بكر المدنيبي، الاقتصاد الخفي وأثره على التنمية الاقتصادية، ورقة عمل بحثية مقدمة إلى ندوة اقتصاد الظل (أسبابه وطرق علاجه)، معهد التخطيط (طرابلس)، بتاريخ: 2011/03/15 م ، ص 4.

([*]) مع العلم أن هذا الدليل يتوافق ويلتزم بقواعد منظومة الحسابات القومية الصادرة عن الأمم المتحدة SNA93 .

([2]) علي خضير مرزا، ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت لبنان، 2012 ، ص 347-349.

([*]) حيث يمثل القطاع غير الرسمي جزءا مهما لعديد من الأنشطة. بما يقوم به من دور مهم في إيجاد فرص العمل، وفي توليد الإنتاج والدخل. كما تجدر الملاحظة أن مؤسسات القطاع غير الرسمي تفضل العمل من دون ترخيص بهدف التهرب من الامتثال للوائح والنظم بما يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج.

الواحدة، أو بمساعدة جيرانهم وأقربائهم في المناسبات المختلفة، وهي لا يتم تسويقها بل يتم استهلاكها داخل المترل، مثل: طهي الطعام، والخياطة، والكي، وتنظيف الملايس، وتنظيف المترل، والعناية بالحدائق المترلية وأعمال الصيانة الخفيفة للمترل، أو لبعض الأجهزة والأدوات. ومن ثم فإن أغلب هذه المنتجات لا تدخل في حسابات الدخل القومي، وتدخل في إطار الاقتصاد الخفي [1].

وتتمثل أنشطة الاقتصاد الخفي الليبي فيما يلي [2]:

1) انتشار الأسواق الشعبية والباعة المتجولين بكل أشكالهم.

2) وجود عديد من الفلاحين الذين يقومون بإنتاج السلع في مزارعهم الخاصة، ولا يتم تدوينها في حسابات الناتج المحلي.

3) وجود عدد كبير من سيارات الأجرة التي لا تخضع للضرائب، وأحيانا ليس لها علامة مميزة.

4) التجارة في النقد الأجنبي، وخصوصا في المدة التي سبقت عام: 1999 م.

5) التجارة في السلع المحظورة محليا وعالميا (كالمخدرات) وغيرها.

6) تهريب السلع عبر الحدود مع الدول المجاورة.

7) تهريب البشر عبر الحدود مع الدول المجاورة.

8) لجوء بعض الأفراد إلى استيراد بعض السلع على أنها أمتعة شخصية، دون أن تخضع لرسوم جمركية.

رابعاً: الاختلالات الداعمة للاقتصاد الخفي الليبي:

مع اختلاف الأسباب المؤدية إلى نمو الاقتصاد الخفي من دولة إلى أخرى، فإنه يمكن تصنيف هذه الاختلالات إلى: اختلالات تنظيمية، واختلالات اقتصادية، وتعد داعمة لظهور الاقتصاد الخفي في ليبيا إلى الآتي:

1- اختلالات تنظيمية:

حيث هيأت الأجواء بعد عام: 2011، وغياب الأجهزة الرقابية إلى نمو الاقتصاد الخفي، بالإضافة إلى سياسة الإغراق والسوق السوداء، فضلا عن فتح الحدود الليبية مع العالم الخارجي دون قيد أو شرط، وخصوصا مع دول الجوار، وهو ما يدعم سهولة تداول الأموال وانتقالها إلى الخارج، وكذلك توقف عديد من الأنشطة الاقتصادية، إما بسبب التخريب أو التدمير أو نقص

([1]) ماجدة تامر، اقتصاد الظل ظاهرة من ظواهر التخلف في البلدان النامية، الحوار المتمدن، محور الإدارة والاقتصاد، العدد 1195، منشور على الموقع: www.alhewar.orgبتاريخ: 2005/05/12.

([2]) مصطفى خليفة الذوادي، الأثار السلبية الناجمة عن ظاهرة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي، مصدر سبق ذكره، ص 9.

المواد الأولية أو انقطاع التيار الكهربائي، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، (والانفلات الأمني، وشيوع تجارة الممنوعات والسلع غير الخاضعة للرقابة، وتزايد معدلات الجريمة بكل أنواعها [1]، حيث أخذت إسهامات الاقتصاد الخفي في التوسع إيجاد البيئة المناسبة له، كل هذه الأمور أدت بالنتيجة إلى بروز اقتصاد غير معلن، يمارس نشاطاته بعيدا عن أي التزامات من قبل الحكومة تقيد أو تحدد مثل هذه المعاملات.

ومن أمثلة هذه المعاملات التجارية تجارة المخدرات وتهريب السلع، وأهمها تهريب النفط الخام، والفساد المالي والإداري، الذي أخذت مساحاته تتوسع بشكل مستمر [2].

وعموما يمكن إجمال هذه العوامل في النقاط الآتية [3]:

1) ضعف التعليم وانعدام ثقافة العمل المؤسساتي.

2) التعقيدات الإدارية وضبابية التعليمات (الفساد الإداري والبيروقراطية المعقدة).

3) السكن العشوائي.

4) عدم وجود مظلة قانونية تحكم عمل العاملين في قطاعي الزراعة والإنشاءات.

5) غياب الدولة وأجهزتها بعد عام: 2011، وعدم الاستقرار السياسي.

2- اختلالات اقتصادية:

يمكن حصر أهم هذه الاختلالات التي تعمل على توسع وانتشار الاقتصاد الخفي في الآتي:

1) نقص وتراجع فرص العمل، وذلك بسبب التأخر في إيجاد تخطيط مبرمج من قبل الجهات الرسمية لاستيعابهم.

2) عدم الاهتمام بتوسيع النشاط الاقتصادي المنظم، لتوفير فرص عمل جديدة لاستيعاب أعداد الباحثين عن العمل.

3) وجود عدد كبير من العمالة الوافدة، تعمل في هذا القطاع دون تراخيص أو إجراءات قانونية.

4) ارتفاع معدل الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وهو ما يؤدي إلى تجنب الأفراد لهذا العبء، ومن ثم تحول كثيرين إلى الأنشطة الاقتصادية الخفية لتجنب هذه الضرائب.

([1]) المصدر نفسه، ص 11.

([2]) عبد اللطيف التونسي، اقتصاد الظل في ليبيا يصل إلى 40% من النشاط الاقتصادي، منشور على موقع صحيفة ليبيا الجديـــدة: www.libyaaljadidah.com. بتاريخ 2013/09/26.

([3]) مصطفى خليفة الذوادي، الأثار السلبية الناجمة عن ظاهرة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي، مصدر سبق ذكره، ص 11.

5) فرض قيود مشددة من الدولة على ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وهو ما يجبر كثيرا من الأفراد إلى الاتجاه نحو ممارسة أنشطتهم الاقتصادية عبر الاقتصاد الخفي.

6) المشروعات الصغيرة وعدم متابعتها من قبل السلطات الرسمية، وهو أمر من شأنه أن يسهل عمليات التهرب الضريبي، ومن ثم زيادة أنشطة الاقتصاد الخفي.

7) نقص السلع أو ما يسمى بندرة السلع، نتيجة لقيود الدولة، وهو ما يعمل على ازدهار الاقتصاد الخفي، الذي يقوم بإنتاج هذه السلع لسد حاجات الطلب عليها [1].

8) اختلالات ناجمة عن النمو غير المتوازن للقطاعات الاقتصادية، حيث حدثت اختلالات وتفاوتات في نمو القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج القومي الإجمالي، مما أدى إلى تغيرات هيكلية في نسبة إسهام القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج [2].

9) شيوع ظاهرة غسل الأموال، وهو ما يضعف قدرة السلطات على تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية بكفاية، وذلك لضعف مصداقية البيانات والإحصاءات الاقتصادية المتاحة في ظل عدم القدرة على القياس والتنبؤ بحجم هذه الأنشطة التي لها الأثر السلبي على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال ما يصاحب هذه العمليات في الغالب من إعادة توجيه للموارد نحو الاستثمارات غير المجدية، على حساب الاستثمارات المجدية والحقيقية [3].

خامسا: تزايد حجم الاقتصاد الخفي الليبي:

إن حجم الاقتصاد الخفي يختلف في الدول ذات الدخل المرتفع (الدول المتقدمة)، عنه في الدول ذات الدخل المنخفض (الدول النامية)، حيث يشكل الاقتصاد الخفي بيئة خصبة للعمل لرجال الأعمال في الدول النامية. فقد أشارت أغلب الدراسات إلى أن إجمالي نسبة الاقتصاد الخفي في هذه الدول تصل إلى نسبة: 40 % من إجمالي الدخل، وتتفاوت هذه النسبة بين دولة وأخرى بحسب درجة الفساد والاختلالات التي تواجه اقتصاد هذه الدول [4]. (هذه الاختلالات التي كانت مصدرا مولدا لأنشطة الاقتصاد الخفي).

وحيث أن الاقتصاد الليبي يعد من الاقتصاديات النامية، ويعاني من وجود اختلالات هيكلية " نتيجة لاعتماده على القطاع النفطي، وهيمنة القطاع العام على مجريات النشاط الاقتصادي، وظهور عدة أشكال من السوق الموازية خلال المدة: (1980-

---

([1]) المصدر نفسه، ص 10-11.

([2]) منجد عبد اللطيف أحمد الخشالي، الاختلالات الهيكلية المولدة لظاهرة اقتصاد الظل، بحث مقدم إلى مؤتمر اقتصاد الظل، معهد التخطيط (طرابلس)، بتاريخ: 2013/08/28، ص 14.

([3]) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد: 45، 2005، ص 2-3.

([4]) منجد عبد اللطيف أحمد الخشالي، الاختلالات الهيكلية المولدة لظاهرة اقتصاد الظل، مصدر سبق ذكره، ص 4-8.

1999) سواء كان ذلك في العملات أو السلع، بالإضافة إلى وجود أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية التي تمارس نشاطا اقتصاديا، لتحقيق دخول غير خاضعة للضريبة، ووجود أعداد كبيرة من العمالة الوطنية التي تعمل في الاقتصاد الخفي، وغير مسجلة ضمن القوى العاملة للدولة.

لما سبق فإنه من الممكن التكهن بأن الاقتصاد الخفي يسهم بنسبة لا يستهان بها في الاقتصاد الوطني [1]. ويبين الجدول رقم (1) تزايد حجم الاقتصاد الخفي الليبي، كما يبين الجدول رقم (2) نسبة إسهام الاقتصاد الخفي الليبي في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية بالأسعار الجارية في الاقتصاد الليبي.

جدول رقم (1)

تزايد حجم الاقتصاد الخفي الليبي

السنوات	حجم الاقتصاد الخفي (بالمليون دينار)	معدل نمو حجم الاقتصاد الخفي%
1982 1989	123.5 247.1	%20.4
1990 1999	372.3 834.7	%17.3
2000 2006	1132.0 707.1	-

المصدر/ من أعداد الباحثة بالاعتماد على:

مصطفى خليفة الذوادي، الأثار السلبية الناجمة عن ظاهرة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي، مصدر سبق ذكره، ص 10.

جدول رقم (2)

نسبة إسهام الاقتصاد الخفي الليبي في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية بالأسعار الجارية

السنوات	حجم الاقتصاد الخفي (بالمليون دينار)	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	نسبة إسهامه في GDP غير النفطي %
1982	123.5	4696.6	%2.6
1989	247.1	5135.5	%4.8
1990 1999	372.3 834.7	5003.1 11031.7	%7.4 %7.5
2000	1132.0	10694.8	%10.5
2006	707.1	22371.8	%3.1

[1] أسامة الجيلاني علي، الاقتصاد الخفي في ليبيا (أسبابه–حجمه –آثاره الاقتصادية)، مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، بتاريخ: 2013/08/12 م، ص 2 – 3.

المصدر/ من إعداد الباحثة بالاعتماد على: -

1)مصطفى خليفة الذوادي، الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي، مصدر سبق ذكره، ص 10.

2) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد: 41، 2001، ص 21.

3)مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد: 43، 2003، ص 25.

4) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي: 51: 2007، ص 36.

5) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي: 52: 2008، ص 43.

تشير بيانات الجدول رقم (1) والجدول رقم (2) إلى أن أهم المراحل التي تنشط فيها ظاهرة الاقتصاد الخفي الليبي هي نهاية الثمانينات، وبالتحديد في سنة: 1989 م وبمعدل نمو: 20.4%، ويشكل ما نسبته: 4.8% من GDP غير النفطي، أيضا يلاحظ تزايد حجم الاقتصاد الخفي خلال مدة التسعينيات، وبمعدل نمو: 17.3%، ويعود ذلك إلى عدة أسباب ترتب عنها اتساع رقعة وحجم الاقتصاد الخفي في ليبيا [1]:

1- التهرب الضريبي والتهرب من دفع إسهامات الضمان الاجتماعي.

2- كثافة التنظيمات والقوانين، وهو ما يقلل من خيارات الأفراد وفرصهم في الدخول في الاقتصاد الرسمي.

3- التحولات الاجتماعية مع نظام الثروة وتوزيعها في المجتمع، يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدل الضريبة الحدية، ومن ثم يقلل عدد الأفراد المتضررين عند الإسهام في الاقتصاد الرسمي.

وخلاصة القول أن حجم الاقتصاد الخفي الليبي بلغ بنسب متواضعة في بداية الثمانينيات قدرها: 2.6% من حجم GDPللأنشطة الاقتصادية غير النفطية، المقدر بنحو 123.5 مليون دينار ليبي في عام: 1982 وقد استمر حجم الاقتصاد الخفي الليبي في النمو لتبلغ نسبة إسهاماته من حجمGDP للأنشطة الاقتصادية غير النفطية: 4.8%، المقدر بنحو 247.1 مليون دينار ليبي عام: 1989، أي: أنه قد نما في المتوسط بمعدل: 20.4 % خلال عقد الثمانينيات، في حين بلغت نسبة إسهام الاقتصاد الخفي الليبي في GDP للأنشطة الاقتصادية غير النفطية خلال عام: 1990 حوالي: 7.4%، المقدر بنحو: 372.3 مليون دينار ليبي، وقد واصلت هذه النسبة ارتفاعها خلال عقد التسعينيات حتى بلغت 7.5% في عام: 1999، المقدر بحوالي 834.7 مليون دينار ليبي، أي أن الاقتصاد الخفي الليبي قد نما في المتوسط بمعدل بلغ 17.3% خلال عقد التسعينيات، في حين بلغت نسبة إسهام

([1]) عبد السلام فرح يحي، قياس حجم اقتصاد الظل، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر اقتصاد الظل، معهد التخطيط (طرابلس)، بتاريخ: 28 /8 /2013، ص 7.

الاقتصاد الخفي في GDP للأنشطة الاقتصادية غير النفطية خلال عام: 2000، حوالي 10.5%، المقدر بنحو: 1132.0 مليون دينار ليبي.

ونتيجة للجهود المبذولة من قبل مصرف ليبيا المركزي للقضاء على السوق الموازية للنقد الأجنبي، انخفضت نسبة إسهام الاقتصاد الخفي خلال الألفية الثالثة، لتصل إلى نسبة إسهام الاقتصاد الخفي إلى: 3.1%، المقدرة بنحو: 707.1 مليون دينار ليبي عام: 2006 م.

ومن الجدير بالذكر أن هذه النسب قد ينظر إليها للوهلة الأولى على أنها نسب منخفضة مقارنة ببعض الدول العربية كمصر وسوريا والسعودية مثلا، غير أن واقع الحال يؤكد على أن هذه النسب تعد مرتفعة في ظل اقتصاد تدير معظمه مؤسسات القطاع العام، وأن نسبة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي لا تزال متواضعة [1].

سادسا: الأبعاد السلبية المترتبة على ظاهرة الاقتصاد الخفي الليبي:

عندما يتم الاتفاق على تحديد وتوصيف مفهوم الاقتصاد الخفي، (بيان الأسباب الداعمة إلى هذا النوع من الاقتصاد يصبح من الممكن حصر الآثار المتوقعة للأنشطة الخفية على الاقتصاد الرسمي المنظم، تمهيدا لبناء استراتيجية لمواجهة هذا النوع من الأنشطة.

وقد أثبتت الدراسات بأن كثافة التعاملات الخفية وخصوصا في الدول النامية، وصلت نسبة إسهاماتها في تكوين الناتج الإجمالي إلى حوالي: 40%، كما أن وجود أنشطة غير خاضعة للرقابة الحكومية، ولا تخضع للتسجيل المحاسبي الرسمي ولا للتخطيط المنظم يولد خطرا جديا، لا يؤثر فقط على السلوك الاجتماعي للأفراد المنخرطين في هذه الأنشطة، بل يشمل هذا التأثير على إنجازات وفاعلية الاقتصاد الرسمي، ويعود ذلك إلى الآثار السلبية التي يولدها الاقتصاد الخفي على النشاط الاقتصادي الرسمي [2].

كذلك أن وجود الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الوطني، لا يتوقف تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي فحسب، إنما يمتد تأثيره ليشمل المعلومات والبيانات التي تخص النشاط الاقتصادي لجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، مثل: مستويات التشغيل والبطالة، وأنماط توزيع الدخل، ومستويات الأجور، ومعدلات الادخار الحقيقي، والاستثمار، والنمو، والاستقرار الاقتصادي.... وغيرها، وهناك كثير من الآثار التي تتركها عمليات أو مساحات الاقتصاد الخفي عن مجمل الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية، وكذلك على قطاعات المجتمع بأكمله [3]. ومن ثم يمكن بيان الأبعاد التي تترتب على حدوث ظاهرة الاقتصاد الخفي من خلال تقسيمها إلى الآتي:

([1]) أسامة الجيلاني علي، الاقتصاد الخفي في ليبيا، مصدر سبق ذكره، ص 19.

([2]) ناصر ميلاد المعرفي، مخاطر اقتصاد الظل على الاقتصاد الرسمي، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر اقتصاد الظل، معهد التخطيط (طرابلس)، بتاريخ: 28/08/2013، ص 15، كذلك منشور على موقع صحيفة ليبيا الجديدة (تحقيقات وتقارير اقتصادية): -www.libyaaljadidah.com بتاريخ 2013/09/26 .

([3]) مصطفى خليفة الذوادي، الأثار السلبية الناجمة عن ظاهرة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي مصدر سبق ذكره، ص13 .

1- الأبعاد الاقتصادية:

ينشأ عن الاقتصاد الخفي مجموعة من الآثار الاقتصادية السلبية، وهي:

أ-تراجع حجم الضرائب: وهذا يعني انخفاضا لإيرادات المالية للدولة بسبب التهرب الضريبي، وهو ما يؤدي إلى زيادة الاختلال بين الإيرادات والنفقات. بمعنى أن الاقتصاد الخفي يؤدي إلى تزايد معدل التهرب من دفع الضرائب والرسوم والغرامات، حيث تفقد الحكومة إيرادات كبيرة تؤثر سلبا على ميزانيتها العامة، ومن ثم على مستوى الإنفاق العام، ثم على مستوى التنمية الاقتصادية، وقد يؤدي ذلك بالحكومة إلى إتباع سياسات اقتصادية أكثر تعقيدا، مثل: زيادة الضرائب والرسوم والغرامات وتعقيد الإجراءات الإدارية والتنظيمية والأمنية والقضائية، وزيادة النفقات العامة الجارية على حساب الإنفاق الاستثماري للبنية الأساسية للدولة دون مبررات منطقية [1].

ب-إضعاف الدخل القومي:

يظهر هذا العامل تأثيره من خلال رؤوس الأموال (العملات الصعبة) التي تمت سرقتها من المصارف وتحويلها للاستثمار في الخارج، وهو ما يؤدي إلى ضعف الإنتاجية بسبب ضعف الادخار والاستثمار، وبذلك يتجه الأفراد إلى المشاريع الصغيرة ذات الإنتاجية المحدودة. أيضا من خلال الإسهام في تعطيل المشاريع الصناعية، وهو ما أفقد الدولة طاقتها الإنتاجية التي هي في الأساس منخفضة، كما أن الآثار الناجمة عن تهريب الالآت والمعدات إلى خارج الدولة وبيعها بأسعار منخفضة تعد أحد الأسباب المؤدية إلى انخفاض الدخل القومي[2].

ج-التأثير على سياسات الاستقرار:

إن اتساع رقعة الاقتصاد الخفي قد تؤدي إلى عرقلة تنفيذ السياسات الاقتصادية في الدولة، فمثلا: وجود بيانات إحصاءات عن معدلات البطالة في ليبيا تعد مغالي فيها نتيجة لوجود نسبة لا يستهان بها من العمالة الوطنية العاملة ضمن الاقتصاد الخفي، وهي مسجلة في القوى العاملة ضمن الباحثين عن عمل " لذلك فإنه في ضوء هذه البيانات قد يتم انتهاج سياسات اقتصادية توسعية، تهدف إلى الرفع من مستوى التوظيف وتخفيض معدلات البطالة، الأمر الذي قد ينجم عنه من خلال تطبيق هذه السياسات، ارتفاع في معدلات التضخم، وعدم الاستقرار في الاقتصاد الليبي [3].

([1]) ناصر ميلاد المعرفي، مخاطر اقتصاد الظل على الاقتصاد الرسمي، مصدر سبق ذكره، ص 16.

([2]) مصطفى خليفة الذوادي، الأثار السلبية الناجمة عن ظاهرة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي مصدر سبق ذكره، ص 13.

([3]) أسامة الجيلاني علي، الاقتصاد الخفي في ليبيا، الاقتصاد الخفي في ليبيا مصدر سبق ذكره، ص 20.

د–سوء تخصيص الموارد الاقتصادية:

يمارس الاقتصاد الخفي تأثيرا سلبيا على كفاية تخصيص الموارد الاقتصادية، وذلك لأن عدم خضوع الدخل المتحقق نطاق الاقتصاد الخفي للضرائب يتضمن بالضرورة معنى توجيه الموارد الاقتصادية من الأنشطة الرسمية إلى أنشطة الاقتصاد الخفي، وهو أمر من المنتظر استمراره حتى حدوث نوع من التقارب بين معدل العائد المتحقق في الأنشطة الخفية، ومعدل العائد المتحقق في الأنشطة الرسمية [1].

فعلى سبيل المثال إذا حدث نمو في الاقتصاد ككل بما في ذلك الاقتصاد الخفي، فإن الحاجة إلى تطوير الخدمات العامة يصبح أمرا ضروريا، وحيث أن الضرائب تجبى من قبل الاقتصاد الرسمي فقط، فإن الأنشطة التي تعمل في ظل الاقتصاد الرسمي، ستدفع المزيد من الضرائب، وهو ما يؤدي إلى تحول عديد من الشركات والأفراد العاملين في الاقتصاد الرسمي، إلى العمل في ظل الاقتصاد الخفي، ومن ثم فإن الاقتصاد الخفي يكون له قدرة أكبر على جذب الموارد، طالما أن معدلات العوائد (من دون ضريبة) أعلى في الاقتصاد الخفي منه في الاقتصاد الرسمي، وهكذا فإن التوازن الذي سيصل إليه الاقتصاد القومي في ظل وجود الاقتصاد الخفي سوف يكون أقل من الأمثل. [2]

هـ–غياب الأنظمة الاقتصادية العادلة والسليمة:

يشكل الاقتصاد الخفي عملية هدر للموارد المادية والبشرية وسوء استغلالها، وهو ما يؤدي إلى تفاقم معدلات البطالة، ولجوء الأفراد إلى ممارسة أنشطة خفية غير سوية، بسبب غياب الأنظمة والقوانين العادلة التي يجب أن تأخذ بالحسبان المصلحة العامة، وحاجيات المجتمع الأساسية، لا المصالح الخاصة والربح السريع الناتج عن عمليات تجارية واقتصادية غير مشروعة، ولا تتناسب وحاجيات الأفراد والدول والمؤسسات، وكذلك عندما يتسع حجم المنخرطين في أنشطة الاقتصاد الخفي خصوصا بالنسبة للعمالة الأجنبية، فإن هذا يعني تحويلاتهم من العملات الصعبة إلى الخارج، وسوف تكون خاضعة للرقابة، فتشكل مصدرا لتسرب العملة الأجنبية بعيدا عن سيطرة السلطات النقدية الرسمية وبياناتها.

ومن جانب آخر فإنه عندما يتسع حجم الاقتصاد الخفي فإن فرص الاستثمار والتوظف بالنسبة للمدخرات الوطنية في النشاط الرسمي تصبح ضيقة " لأنها تكون غير قادرة على منافسة الأنشطة الاقتصادية الخفية وتحقيق أرباح مرتفعة، وهو ما يؤدي إلى تضرر الأنشطة الاقتصادية الرسمية الملتزمة بالقانون [3].

([1]) أحمد المبروك أبو لسين، الاقتصاد الخفي (ماهيته–طرق تقديره – آثاره)، مصدر سبق ذكره، ص 56 –57 .

([2]) أسامة الجيلاني علي، الاقتصاد الخفي في ليبيا، مصدر سبق ذكره، ص.21

([3]) ناصر ميلاد المعرفي، مخاطر اقتصاد الظل على الاقتصاد الرسمي، مصدر سبق ذكره، ص 16 –17.

2- الأبعاد الاجتماعية:

من الطبيعي أن لكل ظاهرة اقتصادية تفاعلات على مستوى السلوك الاجتماعي، حيث من المتوقع أن تولد أنشطة الاقتصاد الخفي تأثيرات اجتماعية سلبية تتعلق بمسألة التوافق الاجتماعي والشعور بالعدالة الاجتماعية من ناحيتين: الأولى: بالنسبة للمنخرطين بهذه الأنشطة وشعورهم بالخوف والنظرة الاجتماعية الرافضة لأنشطتهم وتعزيز سلوك مخافة القانون، وهو ما يقلل لديه احترام القانون والتحسب لردعه، والناحية الثانية: الشعور بالظلم من قبل الجهات المنخرطة بالنشاط الرسمي بسبب عدم قدرته على تحقيق دخول متساوية لما يمكن تحقيقه في الاقتصاد الخفي، ومن ثم فهو يشعر بعدم الجدوى من التزامه بالقانون، وهذا يمثل خطورة عالية على السلوك السوي لأفراد المجتمع [1]

وأن ظاهرة الاقتصاد الخفي ذات أبعاد متعددة وأشكال مختلفة وآثار عديدة، فهذا النوع من الاقتصاديات لا يؤدي فقط إلى تشويه بيانات الناتج المحلي الإجمالي. بل يعطي مؤشرات مغلوطة ومشوشة عن معظم جوانب النشاط الاقتصادي، وهذا الغموض يشمل أيضا الآثار الاجتماعية السلبية لهذا الاقتصاد، عليه يمكن تحديدها على النحو الآتي [2]:

1) الإخلال بمبدأ العدالة في توزيع الدخول، حيث يرتفع دخول بعض الفئات العاملة في الأنشطة الخفية مثل: السماسرة والوسطاء وتجار العقارات والمهربين وتجار السوق السوداء... وغيرهم، في الوقت الذي فيه يتضرر أصحاب الدخول الثابتة. ويؤدي ذلك إلى صعود بعض الفئات من أصحاب الدخول الخفية، إلى درجات السلم الاجتماعي بسبب زيادة الدخل والثروة، في حين يتضاءل المركز النسبي للفئات المتوسطة والفقيرة في الدخل.

2) سوء توزيع الناتج المحلي، وكذلك سوء إعادة توزيعه، وهو ما ينتج عنه فروق طبقية كبيرة بين أفراد المجتمع، تؤدي إلى مظاهر اجتماعية خطيرة، أبرزها الحقد والكراهية والانتقام بين أفراد المجتمع، وذلك لإحساس فئات اجتماعية معينة، بأنها لم تحصل عن نصيبها من ثروة المجتمع، ومن ثم تلجأ إلى أساليب غير شرعية للاستحواذ على المال العام.

3) وجود علاقة ارتباطية وثيقة بين الأنشطة الخفية والجرائم الاقتصادية، حيث تمثل الأنشطة الإجرامية المصدر الأساسي للممول والدخول غير المشروع التي لم تجد طريقها للاستثمار والتوظف في الاقتصاد الخفي، ثم تعود هذه الأموال والدخول غير المشروعة إلى تمويل أنشطة إجرامية جديدة، وهكذا تتوغل الجريمة، وينتشر الفساد في المجتمع.

4) يعد الاقتصاد الخفي مظهرا لتخلف الدول، وهو ما يؤثر على الناحية الأخلاقية والاجتماعية، التي يفترض أن يعتمد التعامل بين جميع أفرادها على الوازع الديني والأخلاقي السليم النابع من ضمير الأفراد والرقابة الذاتية.

([1]) المصدر نفسه، ص 17.

([2]) المهدي امحمد الجديدي، الأثار الاجتماعية لاقتصاد الظل، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر اقتصاد الظل، معهد التخطيط (طرابلس)، بتاريخ: 2013/08/28، ص 7 -10.

5) يؤدي الاقتصاد الخفي إلى اتساع دوائر البطالة والفقر لدى الفئة العاملة في الأنشطة الرسمية، ومن ثم تدني مستويات التنمية الإنسانية لدى هذه الشريحة، وهو ما يؤدي إلى تهيئة الأوضاع لانتشار الأمراض، والأوبئة المدمرة في المجتمع، بالإضافة إلى ظهور جرائم الاختلاس والسرقة.

6) يؤدي أتساع دوائر البطالة والفقر إلى انعدام الأمن الاجتماعي (*) الذي يؤدي بدوره إلى عدم توافر الأمن الاقتصادي والطمأنينة، وإشباع الحاجات الأساسية للفرد، وانعدام الرفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع، ومن ثم حدوث الاضطراب الاجتماعي والحروب والمجاعات والخوف.

7) يسهم الاقتصاد الخفي في تفشي الأمية. لأن أغلب العاملين بهذا الاقتصاد أميون، أي: تسربوا من التعليم، ويرسخون مفهوم "الحصول على المال هو الغاية " دون أينظر للوسيلة، وهو ما يعيق التحصيل العلمي، ويجعل منه أمرا غير مرغوب فيه، وينتقل هذا المفهوم إلى الأجيال اللاحقة. وقد أشارت إحدى الدراسات في ليبيا إلى أن نسبة العاملين في بعض أنشطة الاقتصاد الخفي، ممن لا يجيدون القراءة والكتابة بلغت نسبة: 5% خلال مدة الدراسة.(**)

8) خضوع العاملين بهذا النوع من الاقتصاد لجميع أنواع الضغوط الممارسة عليهم من قبل أرباب العمل: لأنهم لا يخضعون لقانون المرتبات الرسمي، إنما أجورهم بحسب طبيعة العمل والعرض والطلب، بالإضافة إلى أنه لا يوجد من يدافع عن حقوقهم.

9) إن كثيرا من العاملين في هذا القطاع، يسيئون إلى عملية التنظيم الاقتصادية للسلع، من خلال الغش التجاري، كتصريف السلع المسروقة من مؤسسات الدولة، وبيعها بسعر لا يعكس السعر الرسمي، وهو ما يؤدي إلى اتساع حجم السلع المغشوشة، فقد أشارت دراسة عن الغش التجاري إلى أن حجم المنتجات التي تحمل علامات تجارية مزورة، تتراوح ما بين: 5- 9% من إجمالي التجارة العالمية، وأن 70% منها مصدرها الصين، حيث تنتج في أنشطة الاقتصاد الخفي.

10) أن علاقة الاقتصاد الخفي بكل من الاقتصاد الرسمي والدولة هي علاقة تبعية واستغلال، فكلما قل عرض المواد التي يحتاجها البائع على الرصيف ساءت أحواله، وكلما تزايد منحنى مراقبة وتتبع حركاته وتنقلاته قل دخله، وازداد تذمره واتضح عداؤه، وأصبح على استعداد للقيام بأي رد فعل اجتماعي ضد المؤسسات الرسمية.

(*) يعني اختلال السلوك في الأسرة، وانهيار وحدتها، وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية لأفرادها، وهو ما يعرف بمفهوم التفكك الأسري، وله آثار خطيرة على الأسرة والمجتمع.

(**) هذه الدراسة هيلنجوى التائب، أسباب ظاهرة الاقتصاد الخفي في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من أبريل، 2009، ص 16.

3- الأبعاد السياسية:

تتركز آثار الاقتصاد الخفي على الصعيد السياسي في استغلال المجرمين للأموال المتوافرة عندهم، في تنفيذ مشاريعهم السياسية والانتخابية، نتيجة لقدرتهم المالية، ومن الممكن أن يصبحوا مؤثرين في صياغة القرارات السياسية إقرارها.

كما أن زيادة قوتهم قد تؤدي إلى تراجع هيمنة الدولة، ومن ثم الإساءة إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي والنمو الاقتصادي [1].

4- الأبعاد النفسية:

من الآثار السلبية النفسية للاقتصاد الخفي ما يلي: [2]

أ- التوتر النفسي الشديد لدى الفرد، ويحدث بسبب العوامل الخارجية، حيث يسيطر على الفرد الإحساس بالبطالة وانخفاض الإنتاج، وعدم عدالة توزيع الناتج القومي، والتفاوت الطبقي، وهو ما ينتج عنها ضغوط نفسية على الفرد، وتخلق عنده حالة من اضطرابات السلوك.

ب- ظهور الضغوط المهنية السلبية، مثل: عدم الرضا عن المركز الوظيفي، والمرتب، والترقية، والتمييز غير المبرر، وهي تسهم في حدوث مختلف الاضطرابات النفسية والجسمية، التي تصاحبها انفعالات سلبية كالغضب، والاكتئاب، والانزعاج، والقلق، والضجر، ولوم الذات.

ج- الخوف من فقدان مركز الفرد الاجتماعي، (حيث يتوهم له ذلك أو يفقده بالفعل).

د- ظهور صراعات نفسية لدى الفرد، وخاصة بين ما يقوم به من أنشطة اقتصادية في اقتصاد الظل من جانب، والقيم الاجتماعية السائدة من جانب آخر

5- الأبعاد السلوكية:

يمكن بيان أهم الآثار السلبية السلوكية للاقتصاد الخفي في النقاط الآتية [3]:

أ-ظهور الفساد الأخلاقي، وانتشار الكذب والنصب والتدليس.

([1]) مصطفى خليفة الذوادي، الأثار السلبية الناجمة عن ظاهرة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي، مصدر سبق ذكره، ص.14

([2]) سالم المهدي الكوني، الأبعاد النفسية والسلوكية لاقتصاد الظل، مصدر سبق ذكره، ص 8.

([3]) المصدر نفسه، ص 8-9.

ب-ظهور الأنانية والذاتية، وتطبيق مبدأ "الغاية تبرر الوسيلة " في تحقيق الأهداف الشخصية والكسب السريع على حساب الآخرين.

ج-سوء تأويل وتفسير القوانين، والتحايل عليها بما يخدم طبقة معينة (الفساد الإداري).

د-ظهور اتجاهات جديدة لدى المستهلك بتفضيل السلع المنتجة في الاقتصاد الخفي، بسبب انخفاض سعرها، مع أنها لم تدم طويلا، وتصبح عباء على المستهلك نفسه.

هـ-تخريب المجتمع من خلال تجارة المخدرات، وانتشار الرشوة والجرائم الاقتصادية.

سابعا: الأبعاد الإيجابية للاقتصاد الخفي:

مع كل الآثار السلبية سالفة الذكر للاقتصاد الخفي يذهب بعض الاقتصاديين إلى وجود بعض الفوائد المرتبطة بوجود الاقتصاد الخفي، التي منها "خلق فرص عمل للأفراد وامتصاص جزء من البطالة، وتكوين قاعدة عريضة من العمالة الماهرة، وتوسيع قاعدة الملكية، بالإضافة إلى تنشيط الصناعات الصغيرة والحرف (المشروعات الصغيرة)، وتنمية البيئات والمناطق المحلية، وتخفيض حدة الفقر [1].

بالإضافة إلى ذلك فإن أنشطة الاقتصاد الخفي لها آثارها الإيجابية، من خلال العمل على تحييد آثار القواعد والإجراءات التنظيمية، مثل: قانون الحد الأدنى للأجور والضرائب، ومن ثم تسهم في خلق اقتصاد أكثر ديناميكية، وأكبر قدرة على الاستجابة السريعة، للتغيرات التي تحدث على ظروف السوق. أيضا تؤدي الأنشطة الخفية في بعض الأحيان، دورا إيجابيا فيما يتعلق بالتوزيع، إذ تسهم في مساعدة الفقراء ومحدودي الدخل، من خلال تقديمها لسلع وخدمات بأسعار منخفضة [2].

ثامنا: سياسات مواجهة الأبعاد السلبية للاقتصاد الخفي الليبي:

إن استمرار هذا الجزء المهم من الاقتصاد في "الظل" ينطوي على هدر وانخفاض في الكفاية، لذلك فإن شموله ضمن الاقتصاد الرسمي، يصبح مهمة أساسية، حيث إن السياسات التي تهدف لشمول هذه النشاطات في الاقتصاد الرسمي تنطوي على إجراءات وخطوات، أهمها تحديد حدود الملكية الخاصة، وتوفير التمويل الصغير، وتوفير الأرضية والحوافز لتطبيق السجلات المنظمة والتعامل المصرفي... وغيرها [3].

([1]) عبد البارئ الزني، القطاع غير الرسمي في سوق العمل الليبي، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تخطيط التعليم والتدريب بين الواقع واحتياجات سوق العمل، معهد التخطيط (طرابلس)، بتاريخ: 2008/07/28، ص 11.

([2]) أحمد المبروك أبو لسين، الاقتصاد الخفي (ماهيته-طرق تقديره - آثاره) مصدر سبق ذكره، ص 57 -58.

([3]) على خضير مرزا، ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة، مصدر سبق ذكره، ص 357-358.

ومن جهة أخرى فإنه يمكن للدول البدء في التعامل مع الأنشطة الاقتصادية الخفية، على أنها موجودة، ولها مشاكل ينبغي حلها، ويجب التفكير بآليات يمكن من خلالها تحسين مهارات وأداء العاملين في هذا القطاع، مثلا: أن يتم تأمين بعض الائتمان اللازم، كي يتم الخروج من هذا القطاع إلى نظيره الرسمي، من خلال الحوافز الإيجابية، فمعظم الدراسات تشير إلى معاناة هذا القطاع في ما يخص نفاذ القوانين والحصول على التمويل وتوفير الأيدي العاملة [1]. وحيث يتفق معظم دارسي الاقتصاد الخفي على أن السياسات الاقتصادية سوف تكون أكثر فعالية، إذا كان حجم الاقتصاد الخفي صغيرا نسبيا، ويمكن بيان أهم الإجراءات التي يمكن إتباعها للتقليل من أثار الاقتصاد الخفي وهي [2]:

1- تعديل النظام الضريبي (تخفيض معدلات الضرائب)، بما يتمشى مع واقع الدولة ووضعيتها.

2- مراجعة أشكال الكشف عن مصادر الدخل، وكيفية أساليب التحصيل.

3- تسهيل إجراءات الاندماج في الاقتصاد المنظم، بحيث يعمل على خروج المتعاملين في الأنشطة الاقتصادية الخفية منه، والتوجه نحو الاقتصاد المنظم.

كما أنه ينبغي بناء سياسات فاعلة لمواجهة أنشطة الاقتصاد الخفي، وهو الاعتراف بأن كل هذه الأنشطة ليست سلبية وغير مفيدة، بل على العكس فهناك أنشطة مفيدة. ويمكن أن تكون ذات تأثير ايجابي على الاقتصاد المنظم، وأن ما ينقصها هو التنظيم في ظل إطار قانوني ينطلق من الخطوات التالية [3]:

1- الاعتراف الرسمي بالأنشطة الاقتصادية الخفية غير الإجرامية، وفقا لإطار تشريعي بسيط وغير معقد، وذلك كسياسة مهمة من سياسات الإصلاح الاقتصادي.

2- تحويل الملكيات القائمة غير المنظمة بعقود قانونية واضحة إلى ملكيات قانونية قابلة للتصرف، دعما للنمو الاقتصادي.

3- تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الإدارية والقانونية اللازمة.

4- تطوير برامج التدريب والتأهيل لأصحاب المشروعات، وهو ما يزيد فرصة اندماجهم في سوق العمل الرسمي.

([1]) إبراهيم سيف، اقتصاد الظل وتداعياته في الدول العربية، مقال منشور على موقع مركز كارينغي للشرق الأوسط: www.Garrengice -me.com بتاريخ: 2013/02/12.

([2]) إبراهيم أبو بكر المدنيبني، الاقتصاد الخفي وأثره على التنمية الاقتصادية، مصدر سبق ذكره، ص 15.

([3]) ناصر ميلاد المعرفي، مخاطر اقتصاد الظل على الاقتصاد الرسمي، مجلة الاقتصاد والتجارة، جامعة الزيتونة، العدد: الرابع، 2013، ص 94-95.

5- التفريق الواضح بين الأنشطة الخفية الإجرامية، ذات الانحراف الاقتصادي والأخلاقي، مثل الاتجار بالمخدرات أو تهريب العملة، التي لا يمكن دمجها والاعتراف بها ضمن الاقتصاد الرسمي عن الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة، التي لا ينقصها سوى الشرعية والتنظيم، مثل: العمل من دون رخصة أو من دون إقامة، وتكون عملية دمجه سهلة إيجابية.

6- البدء بحملة توعوية تعريفية باقتصاد الظل، وبيان مخاطرة وتأثيره في الاقتصاد الرسمي.

كذلك يتطلب وضع السياسات الاقتصادية ومحاسبة وطنية ذات جودة عالية، تشمل جميع الأنشطة الاقتصادية، إلى جانب صعوبة الحصول على التغطية الشاملة لوجود أنشطة اقتصادية تمارس بخفاء، وأن يحدد حجم الاقتصاد الخفي حسب المعايير التي تحددها سياسة كل دولة، حيث إنه يحتاج إلى دراسة معمقة ومسح شامل له، لأجل أن يتحول من الاقتصاد الخفي إلى اقتصاد رسمي. حيث إن الضرر الناتج عنه أكبر من الاستفادة منه، فمن ضمن أخطاره عندما تزداد ظاهرة بيع المنتجات منتهية الصلاحية على الطرقات، أو المحلات التجارية، أن يؤثر سلبا على تدهور صحة المواطنين، بسبب بيع مثل هذه السلع؛ لذلك يجب توفير إحصاءات لأجل إنشاء قاعدة بيانات للاقتصاد الخفي، لكي يصبح معترفا به رسميا، ويعود بالنفع على الدولة [1].

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج:

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، أهمها ما يلي:

1) تتقسم أنشطة الاقتصاد الخفي إلى أنشطة مشروعة، ولكن غير مسجلة ضمن الحسابات القومية، وأنشطة غير أخلاقية، ذات طابع إجرامي وضرر اقتصادي واجتماعي.

2) تتشعب أبعاد الاقتصاد الخفي، ولا تتوقف عند الجانب الاقتصادي، بل تمتد لتشمل التأثير الاجتماعي والأخلاقي، والسياسي أيضا.

3) للاقتصاد الخفي أبعاد سلبية وبعض الأبعاد الإيجابية التي لها فوائدها على المجتمع الليبي، كخلق فرص العمل وامتصاص جزء من البطالة، وتنمية المناطق المحلية، بالإضافة إلى تتشيط بعض الصناعات الحرفية والصناعات الصغيرة.

4) من الجوانب الإيجابية للاقتصاد الخفي المشروع أنه يساعد في التخفيف من حدة الفقر، من خلال دمج العمالة الفقيرة بالنشاط الاقتصادي.

5) كلما زاد حجم الاقتصاد الخفي، أدى ذلك إلى زيادة التهرب من دفع الضرائب، وتخاذل في المسؤولية تجاه الوطن.

([1]) انتصار المغيربي، الاقتصاد غير المنظم في ليبيا يقلل البطالة. ويتيح فرص العمل ولكن!!، صحيفة فبراير، العدد 624 ، منشور على الموقع: www.febpress.ly بتاريخ: 2014/05/04.

6) التجارة في سلع وخدمات محرمة شرعا وقانونا، وهو ما يسهم في إحداث أضرار وخسائر لأفراد الدولة.

7) الارتفاع النسبي في إسهام الاقتصاد الخفي الليبي، خلال النصف الثاني من عقد الثمانينيات والتسعينيات مقارنة بالسنوات الأخرى.

8) إن انخفاض نسبة إسهام الاقتصاد الخفي الليبي خلال الألفية الثالثة يرجع لاتخاذ مصرف ليبيا المركزي دورا فعالا للقضاء على السوق الموازية للنقد الأجنبي.

9) إن اتساع رقعة أو حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي خلال عقد التسعينيات مقارنة بالسنوات الأخرى، يرجع إلى مجموعة من العوامل أهمها فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستيراد دون تحويل عملة، وهو ما يضطر معه المستورد إلى شراء العملة الأجنبية من السوق الموازية.

10) أنه عندما يزداد حجم الاقتصاد الخفي تتخفض درجة مصداقية البيانات والإحصائيات الرسمية، وهو ما يؤدي إلى اتخاذ سياسات اقتصادية غير مثلى.

ثانيا: التوصيات:

من خلال نتائج البحث تم وضع بعض المقترحات أهمها:

1) التركيز على تنمية الوازع الديني والأخلاقي والالتزام الذي من شأنه أن يبعد الأفراد عن المعاملات غير الشرعية.

2) تفعيل القوانين التي تحد من انتشار مساحات أنشطة الأعمال غير الشرعية.

3) تفعيل ضبط الحدود الخارجية، وما يرافقها من عمليات تهريب بعض السلع.

4) تفعيل قوانين مكافحة الجريمة الاقتصادية، للحد من انتشار الجرائم الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني.

5) تفعيل آليات عمل منظمة داخل الاقتصاد الليبي، وبيان العقوبات بحق من يرتكب أي أنشطة اقتصادية غير شرعية أو ممنوعة.

6) تتشيط الإجراءات المتعلقة بتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

7) زيادة مستويات الدخول، بحيث لا يضطر الأفراد العاملون داخل الدولة، للعمل في الأنشطة الاقتصادية الخفية.

8) إيجاد آليات معينة لتقليل المعدلات الضريبية، للحد من التهرب الضريبي.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب والبحوث:

1- أحمد المبروك أبو لسين، الاقتصاد الخفي (ماهيته-طرق تقديره -آثاره)، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس (الفاتح سابقا)، العدد الخامس: 2006 م.

2- أسامة الجيلاني علي، الاقتصاد الخفي في ليبيا (أسبابه-حجمه -آثاره الاقتصادية)، مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، بتاريخ: 12/08/2013 م.

3- علي خضير مرزا، ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت لبنان: 2012 م.

4- ناصر ميلاد المعرفي، مخاطر اقتصاد الظل على الاقتصاد الرسمي، مجلة الاقتصاد والتجارة، جامعة الزيتونة، العدد الرابع: 2013 م.

ثانيا: المؤتمرات والندوات: -

1- إبراهيم أبو بكر المدنيبي، الاقتصاد الخفي وأثره على التنمية الاقتصادية، ورقة عمل بحثية مقدمة إلى ندوة اقتصاد الظل (أسبابه وطرق علاجه)، معهد التخطيط (طرابلس)، بتاريخ: 2011/03/15 م.

2- المهدي امحمد الجديدي، الآثار الاجتماعية لاقتصاد الظل، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر اقتصاد الظل، معهد التخطيط (طرابلس)، بتاريخ: 28/08/2013 م.

3- سالم المهدي الكوني، الأبعاد النفسية والسلوكية لاقتصاد الظل، بحث مقدم إلى مؤتمر اقتصاد الظل، معهد التخطيط (طرابلس)، بتاريخ: 28/08/2013 م.

4- عبد البارئ الزني، القطاع غير الرسمي في سوق العمل الليبي، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تخطيط التعليم والتدريب بين الواقع واحتياجات سوق العمل، معهد التخطيط (طرابلس)، بتاريخ: 28 /2008/07 م.

5- عبد السلام فرح يحي، قياس حجم اقتصاد الظل، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر اقتصاد الظل، معهد التخطيط (طرابلس)، بتاريخ: 28/08/ 2013 م.

6- مصطفى خليفة الذوادي، الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر اقتصاد الظل، معهد التخطيط (طرابلس)، بتاريخ: .2013/08/28 م

7- منجد عبد اللطيف أحمد الخشالي، الاختلالات الهيكلية المولدة لظاهرة اقتصاد الظل، بحث مقدم إلى مؤتمر اقتصاد الظل، معهد التخطيط (طرابلس)، بتاريخ: 28/08/2013 م.

8- ناصر ميلاد المعرفي، مخاطر اقتصاد الظل على الاقتصاد الرسمي، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر اقتصاد الظل، معهد التخطيط (طرابلس)، بتاريخ: 28/08/2013 م.

ثالثا: نشرات وتقارير مصرف ليبيا المركزي:

1- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 41: 2001 م.

2- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 43: 2003 م.

3- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 43: 2003 م.

4- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 45: 2005 م.

5- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي 51: 2007 م.

6- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي 52: 2008 م

رابعا: مواقع الأنترنت:

1- إبراهيم سيف، اقتصاد الظل وتداعياته في الدول العربية، مقال منشور على موقع مركز كارينغي للشرق الأوسط: www.garrengice-me.com بتاريخ: 2013/02/12 م

2- انتصار المغيربي، الاقتصاد غير المنظم في ليبيا يقلل البطالة. ويتيح فرص العمل ولكن !!، صحيفة فبراير، العدد: 624، منشور على الموقع: www.febpress.ly بتاريخ: 04/05/2014 م.

3- د. سعيد عبد السلام رمضان، ظاهرة الاتجار في البشر في ليبيا، منشور على موقع شبكة الأخبار الليبية: www.libynn.com بتاريخ: 2014/02/24 م.

4- عبد اللطيف التونسي، اقتصاد الظل في ليبيا يصل إلى 40% من النشاط الاقتصادي، منشور على موقع صحيفة ليبيا الجديدة: www.libyaaliadidah.com بتاريخ: 26/09/2013 م.

5- ماجدة تامر، اقتصاد الظل ظاهرة من ظواهر التخلف في البلدان النامية، الحوار المتمدن، محور الإدارة والاقتصاد، العدد: 1195، منشور على الموقع: www.alhewar.org بتاريخ: 2005/05/12 م